

تاريخ القبول: 2024/08/30

تاريخ الإرسال: 2024/8/17

تاريخ النشر: 2024/09/18

معوقات الاقتصاد الاسلامي من خلال اراء احمد بن عبد الله المقرئزي
(ت845هـ/1222م)

**Obstacles to the Islamic economy through the opinion
of ahmed bin Abdullah Al-maqrizi
(d: 845 AH / 1222 AD)**

الاستاذ المساعد الدكتور محمد عبد النافع الغلامي

**Assistant professor DR.muhammad Abdel nafie Al-
Ghalami**

الجامعة العراقية – كلية الادرة والاقتصاد – قسم العلوم المالية

dr.mohamednafai@gamil.com

mohammed.abd.mustafa@aliraqia.edu.iq

المستخلص:

ان دراسة شخصيات من الرواد الاوائل في المسيرة التاريخية الاسلامية تعد من الدراسات المهمة كونها تفصح لنا عن توجهات هذه الشخصيات , ويعد المقرئزي من الشخصيات البارزة في الجانب الاقتصادي من خلال اراءه وافكاره الى الحد الذي اطلق عليه لقب (ابو النقود) ، يحتل المقرئزي مكانه مرموقه بين علماء الاقتصاد نظراً لاهتماماته المتزايدة برصد الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية ولذلك نجده قد كتب كتباً عده وفي مجالات كثر معتمداً في ذلك على

معلوماته الغزيرة التي مكنته من ان يكون واحداً من العلماء البارزين الذين انجبتهم المئة التاسعة للهجرة ، وصل بذكائه منزلةً ومكانه فريده حيث ذكره العديد من مؤرخي عصره بل تعدى ذلك بان وجه الدارسون المعاصرون معظم اهتماماتهم ودراساتهم نحو المواضيع التي عالجها المقريزي .

المفتاحية: (الكلمات المقريزي. النقود الاسلامية .الاقتصاد الاسلامي)

Abstract:

A personal study of one of the first pioneers in the long Asian heritage is considered one of the important studies. It informs us about the most prominent of these figures. It is worth a quick read of the economic figures in the economic aspect through his opinions and ideas to the extent that he was given the title (the father of money).

Keywords: (Al-Maqrizi. Islamic money. Islamic economy

dr.mohamednafai@gamil.com

الاستاذ المساعد الدكتور محمد عبد النافع الغلامي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آل بيته الطيبين وعلى صحبه الغر الميامين.
يعد الشيخ احمد بن علي المقريزي، عمدة المؤرخين، عاش معظم حياته في القاهرة وشغل عددا من المناصب. ومن ابرز المناصب التي شغلها، الحسبة، الخطابة، الامامة، كما عمل مع الملك الظاهر برقوق، ودخل برفقته الى دمشق في عام (810هـ/1432م).

عرف المقريزي بتميزه بالفكر الاقتصادي, فقد كان يعتمد على الاسس المادية في مناقشته وطرحه للقضايا الاقتصادية, وكانت اعماله تتسم بالموضوعية والامانة التاريخية في سرده, عاش في زمن دولة المماليك وقد كانت مليئة بالتجاذبات وبالانقلابات والحروب وعدم الاستقرار فاستطاعت في نهاية الامر ان تطرد الصليبيين من البلاد العربية .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التعرف على التوجهات الاقتصادية للمقريزي ومنها تبدو الاسئلة التالية:-

1- ما هي الآراء والتوجهات الاقتصادية التي تعرض لها المقريزي.

2- ما مدى تطابق الآراء الاقتصادية مع الجوانب الشرعية.

فرضية البحث:

انطلاقاً من الاشكالية يمكن صياغة الفرضية التالية

-هنالك اثر ايجابي ذو دلالة معنوية للآراء الاقتصادية التي تناولها المقريزي مع الجانب الشرعي.

اهمية البحث

تناول البحث الكشف عن الآراء والتوجهات الاقتصادية التي عرضها المقريزي فضلاً عن ابراز اهم الازمات والكوارث وكيفية التعامل معها.

اهداف البحث

1- التعرف على الآراء الاقتصادية التي تطرق لها المقريزي.

2- التعرف على الازمات التي حصلت في حياة المقريزي.

3- التعرف على التوجهات الشرعية التي تتماشى كحل للازمات الاقتصادية

منهج البحث

اتباع الباحث المنهج الاستقرائي التاريخي الاستنباطي في غالب جزئيات البحث لعقد المقارنات بين المنظور الاسلامي في الجوانب الاقتصادية والمالية مع ما عرضه المقريزي، تالف البحث من ثلاثة مطالب جاء المطلب الأول ليوضح

اراء المقريري في الكوارث والأزمات في ما جاء المطلب الثاني ليتعرض الى اراء المقريري في الأسعار والنقود وتتطرق المطلب الثالث الى نقطتين الأولى اختصت في الجوانب المالية العامة والثانية اختصت في الكوارث والأزمات ، اعقبها سرد الهوامش ، وختمت البحث بذكر اهم الاستنتاجات والتوصيات ثم ادراج قائمة المصادر والمراجع .

على ان هناك العديد من الدراسات والابحاث التي تناولت مؤلفات واءاء المقريري الا اني وجدت من الضرورة بمكان ان ادلو بدلوي في هذا المجال .

المطلب الاول-اراء المقريري في الكوارث والازمات :

-يوصف المقريري بأنه عمدة المؤرخين(ابن تغري بردي :1999,ج2,ص56)؛ فصف في مجالات عدة ومنها قضايا اقتصادية وصف فيها ما تعرضت مصر له من حالات كارثية مثل تعرضها للفيضان وقلة الانتاج في سنين الجفاف او الحروب فتشج السلع المعروضة في الاسواق مما يؤدي الى ارتفاع ثمنها وحينئذ يتعذب الى كثير من الناس شراء ما يحتاجونه منه ,وهذا ما حصل فعلا سنة (808 هـ /1405م) فحصل الغلاء وارتفعت الاسعار مما تعذر على اصحاب الدخل المحدود شراء حاجاتهم (المقريري:2007,ص44) .

وفي ضوء ذلك نجد ان المقريري يرى ان حصول المجاعات- كما يسميها - متاتية من عاملين اولهما :انخفاض مستوى المياه بنهر النيل مما يؤدي الى صغر مساحة الاراضي الزراعية , وثانيهما :يتمثل بعجز العامة من عدم قدرتهم على تضمين حاجاتهم الاساسية لارتفاع اسعارها (الحموي:1995,ج8,ص426).

ومن الغريب حقاً انه في ظل هذه الظروف عدم الإشارة إلى إسهامات المفكر الاقتصادي "المقريري" الذي يُلقَّب بـ "أبي النقود" (عمار:2019,ص284) حيث يُعتبر من أوائل الكتّاب الذين كتبوا في الأزمات الاقتصادية، وأول من تكلم عن أثر السياسة النقدية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار) (الحسب:1980,ص462) , وأول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية

والأزمات والمجاعات التي حدثت من سنة (806هـ/1403م) إلى (808هـ/1405م)، (المقريزي: 1990، ص7). ومن سنة (818هـ/1415م) إلى سنة (819هـ/1416م) نتج عن تلك الازمات اثار سلبية التي اودت بحياة الكثير منهم. (المقريزي: 2007، ص43)

- وأشار المقريزي إلى أزمات نقص الإنتاج، وحدد أهم الأسباب لحدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة والوباء والأمراض التي عرضت الناس للفناء وكثرة الموت ويتضح ذلك من كلامه اذ قال: "ومات من اهل مصر بالجوع والوباء الكثير من الناس. (المقريزي: 1985، ج4، ص225)

سواء أكانت بسبب الطبيعة (حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته كالصراع السياسي وتفتش الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع إيجارها وانخفاض قدرة النقود الشرائية وازمات الغلاء القاتلة، لقلة المواد الغذائية وانعدامها في الاسواق. (السيوطي: 1990، ص22).

ويتضح ذلك من تشخيصه للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر الميلادي بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي؛ وبذلك يمكننا ان نعد المقريزي أول من وضع اثر النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، واقترح على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة (المقريزي: 1967، ص172)

المطلب الثاني / اراء المقريزي في الأسعار والنقود

حدد المقريزي أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع وذلك حسب القدرة الشرائية وأصحاب الدخل المحدود تسوء حالهم كلما ارتفعت الأسعار وزادت. (المقريزي: مصدر سابق، ص87)

وما عرضه المقريزي في كتابه (اغاثة الامة) انما هو تشخيص العلاقة بين العرض والطلب فقلة الانتاج من نشأته يؤدي الى ارتفاع الاسعار في اي مادة معروضة في الاسواق. (المقريزي: مصدر سابق، ص129)

وفي ضوء ذلك نرى ان المقريري استطاع ان يشخص اسباب ارتفاع الاسعار بمصر وعلاقتها بمياه نهر النيل زيادة وانخفاض وتأثيرها على السكان عامة واصحاب الدخل المحدود، ومنهم المزارعون ،يكون اكثر قسوة من غيرهم.

وفي كتابه " النقود الإسلامية؛ شذور العقود في ذكر النقود" أشار المقريري الى "النقود الاسلامية وبخاصة الدراهم (*) فسمى بعضها الدرهم البجلي (**))
والدرهم الطبري (***) وذكر ان وزن الدرهم البجلي 8 دوانيق، والطبري 4 دوانيق، والمغربي 3 دوانيق، والحيمري دانق واحد ولما احتيج الى أداء الزكاة قال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خذوا الاوسط مما يتعامل به الناس فجمع $8 + 4 = 12 \div 2 = 6$ دانق وكان ذلك سنة 18هـ على حد قول المقريري وهذا هو وزن الدرهم (الكبيسي: 1988، ص9) في حين يرى البلاذري ان الدراهم في صدر الاسلام ثلاثة انواع درهم وزنه 20 قيراطا ودرهم وزنه 12 قيراطا ، ودرهم وزنه 10 قيراط، فقال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خذوا الاوسط مما يتعامل به الناس فاخذ $(20+12+10=42)$ فقسمها على 3 يكون الناتج 14 قيراطا.(البلاذري: د،ت،ص651-652) .

ومن الغريب حقاً انه في ظل هذه الظروف عدم الإشارة إلى إسهامات المفكر الاقتصادي "المقريري" الذي يُلقَّب بـ "ابي النقود". (عمار: د.ت،ص284) حيث يُعتبر من أوائل الكتاب الذين كتبوا في الأزمات الاقتصادية، وأول من تكلم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار) (الحسب: مرجع سابق ،ص14) ، وأول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية والأزمات والمجاعات التي حدثت من سنة (806هـ/1403م) إلى سنة (808هـ/1405م) (المقريري: مصدر سابق ،ص7). ومن سنة (818هـ/1415م - إلى سنة (819هـ/1416م) نتج عن تلك الازمات اثار سلبية التي اودت بحياة الكثير منهم (المقريري: مصدر سابق ،ص43). وأشار المقريري إلى بعض الاشكالات والقضايا النقدية الهامة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، ومنها أن العملة الرديئة قد تطرد العملة الجيدة من التداول ويقصد بالنقود الرديئة (العملات النحاسية التي تكون قيمتها الفعلية أقل من قيمتها الاسمية) .

أما النقود الجيدة والمقبولة (الدنانير الذهبية والدرهم الفضية) التي قد تكون قيمتها الفعلية أعلى من قيمتها الاسمية فيُحتفظ بها ووردت مثل هذه الآراء عند ابن خلدون، والغزالي(****) (بدوي: د.ت، ص34)

وأشار المقرئزي إلى مشكلة إفراط الدولة في إصدار نوع من النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات (ياسين: ص22) الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يعني وجود التضخم (عاشور: 1987، ص184).

وحذر المقرئزي من ظاهرة تهريب المعادن على شكل نقود: نظراً لوجود قيمتين للمعدن الواحد (نقدية ومعدنية)؛ الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الجهات التي تُحقّق بها فائدة أكبر (عاشور: 1987، ص184).

وفضلاً عن تحيده لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وتردي القدرة الشرائية الحقيقية للنقد، وطالب المقرئزي باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة (الحسب: مرجع سابق، ص462).

الدرهم الطبري، سمي بالطبري، نسبتا من طبرية بالشام ووزنه أربعة دوانيق، ينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص237

يرى الغزالي في قاعدة المعدنين الذهب والفضة، ان نسبتهما الى سائر السلع نسبة واحدة فمن يمتلك ثوباً فإنه لا يملك الا الثوب ومن يملكهما (الذهب والفضة) فإنه يملك كل شيء وهذه صنمية النقود من وجهة النظر الاقتصادية الحديثة، لكن من الوجهة الشرعية لها ما يبررها. بدوي، أحمد، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام دار نهضة مصر للطبع (القاهرة، 1972) ص24

المطلب الثالث: آراء المقرئزي الاقتصادية

يحتل المقرئزي مكانة مرموقة بين علماء الاقتصاد نظراً لاهتماماته المتزايدة برصد الظواهر الاقتصادية في المجتمع الاسلامي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية

،حيث ركّز بشكل واضح في مؤلفاته على الجوانب الاتية: (المقريزي :مصدر سابق ص17)

أولاً :- اراءه في الجوانب المالية

- 1- الأسواق من حيث أنواعها وتاريخها ومواقعها قديماً وحديثاً بالنسبة إلى زمنه.
- 2- الفساد الإداري والاقتصادي الذي ميّز بعض المراحل من تاريخ الدول الإسلامية.
- 3- الموازنة العامة للدولة وطرق تحضيرها، والنظم التي مرّت بها عبر عصور الدولة الإسلامية .
- 4- سك النقود والمراحل التي مرت بها، والسياسات النقدية المختلفة.
- 5- النظم الاقتصادية التي سادت منطقة البحر المتوسط في فترة ما بعد الحروب الصليبية. (بدوي:مرجع سابق ،ص24)
- 6- علاقة الضرائب بالأسعار (راجعية الضريبة أي رجوع عبئها على المستهلك النهائي).

7- الموازين والمكايل (وقد خصّص لها مؤلفاً خاصاً) (المقريزي:1970، ج1، ص85).

ثانياً :- اراءه في الكوارث والأزمات

ويتضح من تشخيصه للأزمة الاقتصادية التي حلّت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر الميلادي بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي؛ وبذلك يمكننا ان نعد المقريزي أول من وضع اثر النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، واقترح على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة (المقريزي: مصدر سابق، ص172).

وفضلاً عن تحيده لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وتردي القدرة الشرائية الحقيقية للنقد ، فطالب المقريزي باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة. (الحسب: مرجع سابق ،ص462) .

ويندرج كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" الذي ألفه المقريزي عام (808هـ/1405م) كما ذكره على اثر المجاعات والكوارث الاقتصادية التي لحقت بمصر بين عامين (796هـ/1397م)، (808هـ/1405م)(المقريزي: مصدر سابق ، ص33) عارضاً من

خلالها لما حل بمصر من غلاء وما ترتب عليه من مجاعات أو كوارث مجحفة فيما قبل نشوء الاسلام وبعده ضمن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد؛ حيث تُبيّن الموضوعات المذكورة فيه أن المقرئ كتب عن التاريخ الاقتصادي، عن النقود، وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلّق بالأسعار. (ياسين: د.ت، ص22)

ولم يقتصر المنهج العلمي للمقرئ على تسجيل الوقائع التاريخية فحسب؛ بل يُضيف لذلك معطيات دينية وسياسية واقتصادية للأسباب (ياسين: مرجع سابق، ص44) . ولا يقف عند حدّ ذكر الحادثة، وتحليلها للتعرف على أسبابها؛ بل يُقدّم بعد ذلك اقتراحات صائبة لعلاج ما يكتب عنه.

ونرى ان المقرئ انتهج في تحليله ونقده للنصوص منهج ابن خلدون (زيادة: د.ت، ص29) في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" لتحديد أسباب الأزمات الاقتصادية؛ حيث بيّن ابن خلدون الرابطة السببية بين الحكومة الرديئة وارتفاع أسعار الغلال، (المقرئ: مصدر سابق، ج1، ص50) وان هذه الظاهرة تحصل في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، فتلجأ إلى فرض الضرائب الجائرة؛ وحينئذ يفقد المزارعون حافز الإنتاج والأرض، فيتسبّب فقدان المخزون في قصور العرض وحدوث المجاعة وتصادع الأسعار (المقرئ: مصدر سابق، ص34).

وكتب المقرئ عن أخبار المجاعات كشكل من أشكال الأزمات الاقتصادية، بالرأي القائل : أن تطور المجتمعات وانتقال الأمم من حال إلى حال تعمل عليه المعاصي التي تشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع الداخلة في دائرة النواهي التي منعها الإسلام؛ فاحتكار السلع معصية وظلم الحكام معصية وهكذا غيرها. (عمار: مرجع سابق، ص34) .

ونجد ان الدافع الذي حفز المقرئ لتأليف (كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة") هو ما ذكره في مقمّته اذ قال " لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ في زمن شبهها، وتجاوزوا الحدّ فقالوا: لا يمكن زوالها...وبعدئذ يحاول المقرئ ان يضع عبّ ماحل باهل مصر هومتأت منهم ومن سوء اعمالهم فقال : (وذلك أنهم قوم لا يفقهون،

وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد (العادات) واقفون، ومن روح الله آيسون".
(المقريري: مصدر سابق، ص5) .

ومما يصح عندما ذهب اليه المقريري ان أحد الباحثين المحدثين يرى ان هذه الماسي جاءت من سوء تدبير الحكام وعقليتهم من مصالح العباد وبشاعتها هذا الامر الفظيع .راجيا من الله سبحانه وتعالى ان يوفق من أسند اليه أمور عبادته، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده، إلى ما فيه سداد الأمور، وصلاح الجمهور؛ (إذ الأمور كلها وجلها إذا عُرِفَتْ أسبابها سهل على الخبير صلاحها)". (الشيال:د.ت، ص15)

وتضمّن كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" حدوث حوالي 26 أزمة مجاعة، وقد توزعت المواضيع التي تناولها المقريري في كتابه النقاط الآتية: أسباب الأزمات الاقتصادية المتوالية التي تشهدها مصر في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري؛ بسبب انخفاض منسوب مياه النيل التي وثقها ياقوت الحموي وادت الى تراكم المشكلات دون حلها جذرياً من قبل المسؤولين. (الحموي: مصدر سابق، ج4، ص425)

ويسمي المقريري الأزمة أو الكارثة بالغمّة وهي الكربة، ويُشير في إطار وصف المجاعات إلى موقف يتميّز بنقص إنتاج السلع وارتفاع أسعارها، ويُحدّد الأسباب التي أدت إلى حدوثها ووصفها ومحاولة تفاديها وعدم الوقوع فيها مرة ثانية!
ويرى احد الباحثين ان المقريري يرى أن المجاعة الطويلة آنذاك (796-808هـ) لم تكن أسوأ من المجاعات الاقتصادية السابقة، (أ.اشتور:1985، ص407) ومن ثمّ يمكن احتواؤها إذا تم تجنّب مسبباتها التي يحصرها فيما في:

-سوء التدبير والفساد الإداري: وما صاحب ذلك من انتشار الرشوة والمحسوبية ونقشي
الفوضى وتدهور الإنتاج

-زيادة الضرائب على مستأجري الأراضي الزراعية: مما أدى إلى عزوف كثير من الفلاحين عن الإنتاج فقلت المحاصيل الزراعية؛(ياسين: مرجع سابق، ص23).

- سوء السياسة النقدية ورواج الفلوس النحاسية: اذ كانت النقود في عصر المقريري من ثلاثة أنواع: الدنانير الذهبية والدرهم الفضية والفلوس النحاسية؛ وقد أصبحت الدراهم

والفلوس تُمَثَّل المعروض النقد الرئيس أثناء حقبة المجاعة؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار .
(المناوي: 1981، ص112)

وأشار المقريري الى تداعيات الأزمة الاقتصادية وتعرض السلع لارتفاع الأسعار واثّر ذلك على الدخل الحقيقي لفئات المجتمع؛ وقام المقريري بتقسيم السكان إلى سبعة أقسام؛ مما له إيجابية في إطار الدراسات الاقتصادية الحديثة. (أ.أشتور: مرجع سابق، ص407) .

ويرى المقريري: ضرورة العودة إلى تداول المعدنين (الدنانير الذهبية والدرهم الفضية) حيث تكون فيه الدنانير الذهبية والدرهم الفضية هي أساس العرض النقدي، على أن لا تكون محدودة في كميتها وأن تُستخدم في تسهيل عملية المبادلات ذات القيم الصغيرة؛ على أن يتم ضبط الإصدار النقدي: إذا كانت النقود تُدفع مقابل سلعة وخدمة؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي. (صبحي: 1974، ص15)

نلمس بذلك أن استقرار الأزمات من منظور المقريري يكشف أسبابها الحقيقية التي تكمن في الفساد والسياسات الحكومية السيئة، وضعف مبادرات الإدارة والتخطيط وسوء اختيار الكفاءات البشرية، وإهمال المتابعة والرقابة. (عمار: مرجع سابق، ص24)

وتبين لنا أن إسهامات المقريري رائدة وذات إضافة هامة من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد الوطني، ومطالبته بتدخل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية! (بدوي: مرجع سابق، ص24)

الاستنتاجات

- 1- تعد الآراء والتوجهات الاقتصادية والمالية التي أوردها المقريري قد استنبطها من واقع حياته التي يد فيها البيع والشراء في الأسواق فضلا عن استثمار الأراضي الزراعية.
- 2- تبين أن الآراء والتوجهات الاقتصادية والمالية التي أوردها المقريري قد جاءت متوائمة مع توجهات الدولة الإسلامية وثوابتها الشرعية.
- 3- أوضحت آراء المقريري توجهاته الاقتصادية في حل الأزمات ومواجهة الكوارث الطبيعية سواء تمثلت بالجفاف أو بالفيضانات.

4-تعرض المقرضي لواقع الازمة الاقتصادية التي امت بالعباد وبلغت ذروتها التي تمثلت في غلاء كبير غير مسبوق للأسعار ادى الى انتشار المجاعات ,وقد شخص المقرضي هذه الازمات وحدد اسبابها ونتائجها والاثار الاقتصادية التي ادت الى ارتفاع الاسعار والاحتكار وزيادة الاصدار النقدي .

5-تميز المقرضي عن غيره في انه عالج الموضوعات الاقتصادية علاجاً تحليلياً فريداً فشخص اسباب هذا الارتفاع في الاسعار واقترح العودة الى نظام فيه الدينار الذهبية والدرهم الفضية اذ هي الاساس للعرض النقدي في حين تكون الدرهم والفلوس محدودة في كميتها وتستخدم في شراء السلع قليلة الثمن .

6-اشار المقرضي الى بعض الاشكالات والقضايا النقدية الهامة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين , ومنها العملة الرديئة قد تطرد العملة الجيدة من التداول .

7-حذر المقرضي من ظاهرة تهريب المعادن على شكل نقود , نظرا لوجود قيمتين للمعدن الواحد (نقدية ومعنوية) الامر الذي قد يؤدي في بعض الاحيان الى اذابة القطع النقدية وتحويلها الى سبائك وتهريبها الى الجهات التي تحقق بها فائدة اكبر .

التوصيات:

1- الاطلاع بشكل اوسع على الدراسات والابحاث التي تناولت الاراء والتوجهات

الاقتصادية التي اوردها المقرضي .

2- محاولة المطابقة بين المستجدات من الاحداث الاقتصادية مع الثوابت الشرعية والمحددات الفقهية .

3- التأكيد على ضرورة استخدام الوحدات النقدية ذات الفئات المنخفضة للدلالة على الاستقرار النسبي نوعاً ما, فضلاً عن توجيه الفئات النقدية العالية القيمة للاستخدامات المالية الكبيرة .

4- أهمية استخدام العملات الجيدة والابتعاد كلياً عن العملات المزيفة كونها تؤثر سلباً على الحالة الاقتصادية .

5- متابعة عمليات تهريب العملة من مكان الى اخر والحفاظ على وجودها ودوام تداولها داخليا.

قائمة الهوامش

* الدرهم: ويقصد به الدرهم الذي اقتره الدول العربية الاسلامية على ان اول من ضرب الدرهم آدم عليه السلام، السيوطي ، الوسائل الى مسامرة الاوائل، مطبعة النجاح (بغداد، 1950)، ص44. فأرشد النبي(صلى الله عليه وسلم) الى وزن مكة، ووزنه ستة دوانيق؛ ينظر: السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، (بيروت، 2004م)، ج2، ص101.

** ونسبته الى ضرب مشهور بأسم (رأس البغل) في بلدة قريبة من الحلة بالعراق ووزنه ثمانية دوانق، ينظر: الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن محمد (ت 450هـ/1058م)، الاحكام السلطانية، دار الحديث، (القاهرة، د.ت)، ص237

*** الدرهم الطبري، سمي بالطبري، نسباً من طبرية بالشام ووزنه أربعة دوانيق، ينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص237

**** يرى الغزالي في قاعدة المعدنين الذهب والفضة، ان نسبتهما الى سائر السلع نسبة واحدة فمن يمتلك ثوباً فإنه لا يملك الا الثوب ومن يملكهما (الذهب والفضة) فإنه يملك كل شي وهذه صمنية النقود من وجهة النظر الاقتصادية الحديثة، لكن من الوجهة الشرعية لها ما يبررها. بدوي، أحمد، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر للطبع (القاهرة، 1972) ص24

قائمة المصادر

اولاً: المصادر الاصلية

-ابن تغري بردي: يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، ابو المحاسن (ت874هـ/1469م).

1-حوادث الدهور في مدى الايام والشهور، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتاب، (لا م، 1990).

-البلاذري: احمد بن يحيى بن جابر (ت:278هـ/892م)

2-فتوح البلدان، منشورات مكتبة الهلال، (بيروت، 1988)

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ/1505م)
3-التحبير في علم التنسیر , تحقيق: زهير عثمان . مطبعة ارة الشؤون الاسلامية (قطر , 1999)
4-الحاوي للفتاوي ,ار الفكر للطباعة , (بيروت, 2004)
5-الوسائل الى مسامرة الاوائل, مطبعة النجاح, (بغداد, 1950)
-الشوكاني: محمد بن علي (ت1250هـ/1836م)
6-النبر الطالع بمحاسنما بعد القرن التاسع , مطبعة السعادة , (القاهرة, 1948)
-الماوردي: ابو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري, (ت450هـ/1058م).
7-لاحكام السلطانية, دار الحديث, (القاهرة , لا.ت).
-المقريزي: احمد بن علي بن عبد القادر . (ت845هـ/1441م).
8-اغاثة الامة بكشف الغمة, تحقيق: اكرم حلمي فرحات, مطبعة لجنة التأليف (القاهرة 1957,).
9-النقود الاسلامية, تحقيق: محمد سيد علي بحر العلوم, المكتبة الحيدرية (النجف, 1967).
10-شذور العقود في ذكر النقود, تحقيق: محمد عبد الستار عثمان, مطبعة الامانة (القاهرة , 1990).
11-المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية, مطبعة المثني (بغداد , 1970).
12-السلوك لمعرفة دول الملوك , صححه ووضع حواشيه : احمد زيادة, مطبعة لجنة الناليف والترجمة (القاهرة, 1958)
-المنائي: محمد بن عبد الرؤوف, (ت1031هـ/1545م).
13-النقود والمكاييل والموازن, تحقيق: رجاء محمود السامرائي, الدار الوطنية للتوزيع والاعلام (بغداد , 1981).
-ياقوت الحموي : شهاب الدين ابو عبد الله البغدادي, (ت626هـ/1228م).
14-معجم البلدان , دار صادر, (بيروت , 1995).

ثانيا: قائمة المراجع

-بدوي: احمد

- 1-الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر للطبع،(القاهرة، 1972).
- الشيال:جمال الدين
- 2-دراسات عن المقرئ، مطبعة الهدى (القاهرة، لا.ت)
-صبي: وحيدة
- 3-في اصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1974).
-فاضل: عباس الحسب.
- 4-اراء المقرئ في الغلاء والتضخم، (بغداد، 1980).
- 5-في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، الدار العربية، (بغداد، 1979).
-الكبيسي: حمدان عبد المجيد.
- 6-اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، وزارة الثقافة، (بغداد.1988).
- 7-الجوانب الاقتصادية والمالية في كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي، مطبعة المجمع العلمي العراقي (بغداد، 2011)
-زيادة: محمد مصطفى
- 8-المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، مطبعة لجنة التأليف (مصر، لا.ت)
-ثالثا: المراجع المعربة
-أ.أشتور
- 1-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عيلة، مراجعة: احمد غسان، دار قتيبة (دمشق، 1985).
-انستانس:مارلي الكرمل
- 2-النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية(القاهرة، 1939)
رابعا: المجالات والدوريات
-عاشور: سعيد عبد الفتاح
- 1-اضواء جديدة على المؤرخ احمد بن علي المقرئ وكتاباتة، مجلة، عالم الفكر، مجلد 14، العدد 2، (الكويت، 1983)
-عمار: عبد الحليم

2-المقريزي اسهاماته العلمية باحتواء الازمات الاقتصادية, مجلة الاقتصاد الاسلامي، (لام.
(2010,

-نجمان: ياسين

3-التفكير الاجتماعي والاقتصادي في كتاب اغاثة الامة بكشف الغمة للمقريزي . بحث
مخطوط غير منشور